



تقرير عام حول لقاء المكتب الوطني للجامعة بمسؤولي وزارة التربية الوطنية حول مشروع مذكرة الحركات الانتقالية المنعقد يوم الاثنين 22 يناير 2013 بمديرية الموارد البشرية بالرباط

تبعاً للجتماع الذي عقده وزير التربية الوطنية وطاقم من الوزارة مع المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم يوم الخميس 17 يناير 2013، انعقد يوم الاثنين 22 يناير 2013 بمديرية الموارد البشرية بالرباط بين وزارة التربية والجامعة الوطنية للتعليم لقاء حول مشروع المذكرة الخاصة بالحركات الانتقالية.

شارك فيه عن الوزارة السادة: الحسين قوضاص: المفتش العام للشؤون الإدارية وشفيق أزبيبة: مدير الموارد البشرية وتكونين الأطر وعبد العالي الأقرابية: مدير الشؤون القانونية والمنازعات، ومحمد مليت: مدير الخريطة المدرسية وإعادة الانتشار وحميد الكزار: رئيس قسم تنمية الموارد البشرية وإعادة الانتشار وبوعصب الزكاري: رئيس خلية الشؤون النقابية والبرلمانية، وعن الجامعة الوطنية للتعليم شارك في اللقاء الكاتب العام الوطني للجامعة الأخ عبد الرزاق الإدريسي وأعضاء من المكتب الوطني: الأخت نعيمة النايم والإخوة محمد لمسيح وعبد الرحيم بالونسي وعيسى السعدي ومحمد بنمشيش؛

بعد الترحيب بوفد الجامعة، تدخل ممثلو الوزارة وعرضوا الخطوط الكبرى التي تحكم في الحركة الانتقالية من منظور وزارة التربية الوطنية والمتمثلة في:

- 1- تجميع كل المذكرات في مذكرة واحدة.
 - 2- حرية المشاركة وتكافؤ الفرص بين كل المشاركين، مع احترام حق التلاميذ في التربية والتعليم.
 - 3- اعتماد الوسائل الحديثة في التعامل مع بطاقة المشاركة عن طريق البوابة الإلكترونية.
 - 4- الحفاظ على نفس نظام الحركة الانتقالية والعمل على التقليل من عيوبه.
 - 5- التوصل بأن هذا النظام ناجع في الوقت الراهن وتمر فيه الحركة بأقل الخسائر.
 - 6- العمل على تطوير ما هو موجود مع تقليل العيوب.
 - 7- عدم الإعلان عن المناصب الشاغرة عملية مقصودة ترك هامش كبير للانتقالات.
 - 8- الخريجين الجدد هو المحرك الأساسي للحركة الانتقالية.
 - 9- الحفاظ على التوازن ما بين المناطق والجهات، وتدبير الخصوص بشكل عقلاني دون المس بحق التلاميذ في التعليم.
- أما وفد الجامعة الوطنية للتعليم فقد عبر عن تصوره للحركة الانتقالية، من خلال تدخل الأخ عبد الرزاق الإدريسي:
- (1) توصل الجامعة الوطنية للتعليم بالمذكرة بشكل متاخر.
 - (2) عدم توفره على كل المعطيات ذات الصلة.
- (3) الخصوص في الموارد البشرية بالوزارة يجعل عدد المستفيدين من الحركات الانتقالية قليل وسنوات الانتظار تطول، إذن هناك ضرورة لخلق مناصب جديدة بشكل ملائم لأجل سد الخصوص وفتح المجال لاستفادة من الحركات الانتقالية لنساء ورجال التعليم.
 - (4) عدم الإعلان عن المناصب الشاغرة يجعل الحركة الانتقالية يلفها الغموض وتتدخل العنصر البشري لذلك شدد وفد الجامعة على مناقشة هذه النقطة وبشكل مفصل حتى يتم توضيح الالتباس والغموض.
- (5) تأخر الوزارة في الإعلان عن المناطق الثانية والصعبة يعوق من الأمور، لأن الإعلان عنها سيخفف من مناطق الجذب نوعاً ما.
 - (6) يجب اعتماد مقاربة جديدة بخصوص التكليفات نظراً إلى اعتمادها على الزبونية والمحسوبية (حالة تمارا...).
 - (7) ضرورة إعداد عرض حول المراحل التي تقطعها الحركات الانتقالية لمكتبنا الوطني لتوضيح الأمور حتى يتم طمأنة نساء ورجال التعليم على مشاركتهم.
- (8) ضرورة ابعاد العنصر البشري عن التدخل في الحركات الانتقالية.
- (9) كما حاول وفد الجامعة توضيح بعض النقط والتفصيل مثل السماح لمدراء الإعدادي من مستشاري التوجيه والتخطيط الذين غيروا الإطار لمفتش بالمشاركة في الحركة الإدارية بالثانويات التأهيلية، واحتساب موسم دراسي كامل للأئحة الذين تم تعينهم ووسط الموسم، الأئحة العرضيين الذين غيروا الإطار إلى أستاذ الإعدادي، الحركات الانتقالية للأطر المشتركة والملحقين وأطقم التوجيه والتخطيط.
- وقد تم الاتفاق على متابعة الحوار والاستشارات في موضوع الحركات إلى حين الوصول إلى الصيغة النهائية للمذكرة، وعموماً فإن وفد الجامعة لم يرد الدخول في التفاصيل حتى تتضح الرؤيا عند ذلك يمكننا أن نصل في كل النقط ونطرح تصور الجامعة

